عقبات في طريق تفعيل التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية

د. محمد فرحي

أستاذ التعليم العالي بالمدرسة العليا للتجارة، رئيس فرقة بحث بالمخبر.

Résumé :

Le projet d'intégration économique entre les pays arabes date depuis plus de cinq décennies. Les résultats auxquels il a abouti sont très maigres par rapport aux expériences concomitantes. Cette analyse propose un diagnostic des moyens matériels et institutionnels mis en place. Elle fait ressortir l'existence de certaines carences imposées par les grandes puissances.

Elle suggère une vénération d'hommage aux termes de la politique d'intégration, l'adoption de concessions vis-à-vis de l'autorité de chaque pays membre, et met en valeur l'importance de la mobilisation des masses populaires autour des objectifs de l'intégration économique et sociale basée sur les principes communs propres à la région.

مقدمة

تفرض التغيرات الدولية الجارية، من حيث حجمها وسرعتها، على سائر الأقطار مراجعة دائمة لسياساتها الإنمائية وعلاقاتها الاقتصادية. وقد أسفرت الأبحاث المعاصرة على أن الاندماج في الاقتصاد العالمي ضرورة حتمية، غير أن هشاشة اقتصاديات الدول النامية وضعف مؤسساتها وعدم قدرتها على المنافسة الخارجية تفرض عليها ضرورة التنسيق بين سياساتها والسعي إلى إعادة إدماج نشاطاتها نحو إحداث التكامل بين وحداتها الاقتصادية بحثا عن تحقيق وفرات إنتاجية و تخفيض في مستويات التكاليف[1] .

كما تتجه القناعات بأن تكامل المؤسسات الاقتصادية للدول العربية فيما بينها يتيح لها فرصا ثمينة لتنسيق السياسات وتقليص عدد النشاطات المماثلة، إذ من خلاله يتمّ نشر الآثار الخارجية[2] الايجابية للتنمية الاقتصادية، وضمان إعادة توجيهها نحو الداخل، وحماية مؤسساتها من هيمنة الشركات الدولية الساعية إلى تكوين احتكارات عبر القارات. فالإسراع في انجاز مشروع التكامل الاقتصادي العربي خيار استراتيجي للتنمية المحلية والاندماج في الاقتصاد العالمي في نفس الوقت، إذ هو السبيل إلى تمكين أعضاءه من اكتساب القوة الاقتصادية والمالية التي تسمح بالتفاوض من مواقع القوة[3].

والواقع أن الدول العربية لم تتوانى في طرح آفاق التعاون والتكامل فيما بينها، بل كانت السباقة في هذا المجال، غير أن نتائج محاولاتها لم تتمكن من تحقيق نسبة من

الارتياح لدى الباحثين والمهتمين بكليات قضايا الأمة، مما يدفعنا إلى مواصلة البحث لتشخيص الوضع الحالي للتكامل الاقتصادي العربي والنظر في آفاقه المستقبلية. وذلك عبر النظر في مقوماته والإطار القانونية لاحتوائه، ثم البحث في العقبات التي تعترض صيرورته، ومن ثم اقتراح عناصر لتفعيله. وعليه تكون فقرات هذا البحث كالتالي : مقومات متعددة ومتنوعة؛ وفرة في الأطر القانونية ؛ عقبات على الطريق وأخيرا عناصر تفعيل التكامل الاقتصادي العربي.

أولا ـ مقومات التكامل الاقتصادي العربي

يتمحور جوهر التكامل الاقتصادي حول قيام مجموعة من الدول ذات المصالح المتقاربة أو الموقع الجغرافي الموحد، بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية، بما يلغي التمييز في إمكانية تعبئة واستغلال الموارد المتاحة لدى مختلف الدول الأعضاء، ويزيل القيود أمام حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص[4]. وتتمتع الاقتصاديات العربية بكم هائل من العوامل الطبيعية والبشرية المؤيدة لإستراتيجية التكامل فيما بينها.

1.1- تعدد و تنوع الموارد الطبيعية

تزيد مساحة الوطن العربي عن 10.2% من مساحة اليابسة[5]. وتضم هذه الرقعة ثروات طبيعية هائلة، حيث تنوعت تضاريس الأرض واختلفت طبيعة التربة وتعددت مصادر المياه، وتغايرت المناخات. فكانت هذه عوامل لتعدد وتنوع الإنتاج الزراعي والحيواني.

وتتميز المنطقة العربية على الخصوص بكثرة الثروات المعدنية، والغنى بمصادر الطاقة الباطنية (النفطية[6] والغازية) والسطحية (الهوائية والشمسية). وكانت هذه أيضا مصادر مؤهلة لتحريك عملية التنمية المحلية وباعثة على تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، عن طريق الأدوار الرئيسية الثلاثة التي يمكن أن يقوم بها الاستغلال الأمثل لهذه الموارد. ذلك أن خامات المحروقات تمثل مواد أولية لكثير من الصناعات البتروكماوية مما يرشحها لأداء دور تنموي، كما أن النفط والغاز الطبيعي وغاز البترول المميع مصادر لتوليد الطاقة المحركة للنشاطات الاقتصادية. وهي بذلك تحتل الدور الطاقوي الأول عالميا، وأخيرا فان مجمل هذه الخصائص سمى بهذه الموارد لتكون مطلوبة عالميا و بالتالي فهي مصادر متميزة للتمويل الخارجية للدول المصدرة لها[7] .

1.2- توافر القوى البشرية

يصل عدد سكان الوطن العربي الى نحو 317 مليون نسمة حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007[8] ، ويمثل هذا العدد نسبة تزيد عن خمس سكان المعمورة، حيث يقارب معدل النمو السنوي لسكان البلاد العربية 2.1% ، بينما لا يزيد هذا المعدل عن 1.2%[9] عالميا .

وباعتبار وجود نسبة أمية عالية[10]، كإحدى مخلفات الحقبة الاستعمارية وظاهرة من مظاهر التخلف، ترى بعض الدراسات المتشائمة أن هذه الظاهرة تشكل عبئا ثقيلا على عاتق الدول العربية و عقبة كئودا أمام تنميتها.

إلا أن النظر إلى التركيبة البشرية تؤكد أهمية حجم القوى العاملة حيث تمثل الفئة العمرية بين 15 و65 سنة نسبة تقارب 32% من مجموع سكاني الدول العربية، بينما لا يزيد المعدل العالمي لهذه الفئة عن 17%[11]. ومن جهة ثانية فان تفحص معدلات التكوين واختلاف التخصصات يشير إلى وجود تفاوت كبير بين الأقطار العربية[12] مما يعني انه يمكن توظيف هذا المورد البشري واعتباره عنصرا أساسيا للتنمية المحلية سوى أن كان ذلك عن طريق التوظيف المحلي أو الإقليمي أو عن طريق التصدير نحو الدول الأجنبية.

وإذا كانت ظاهرة البطالة من أكبر التحديات التي تواجه المجهودات التنموية في الدول العربية، نظرا لارتفاع معدلاتها بناءا على كبر حجم الفئة السكانية في سن العمل ونمو هذا الأخير بمعدل أعلى مما هو عليه في بقية أقطار العالم ، فانه تجب الملاحظة الى جانب ذلك توافر فرص الاستثمار بهذه الدول .

إن ارتفاع المعدلات السكانية يولد طلبا متزايدا على السلع والخدمات والتي يتعين السعي لإيجادها عن طريق الاستثمار والإنتاج، وذلك ما يشكل سبيلا للتوظيف والاستخدام. وقد عملت بعض الدول العربية على استقطاب اليد العاملة غير المتخصصة أحيانا من دول آسيوية وافريقية تعبيرا عن قدراتها على التوظيف. ومن ثمة يمكننا التأكيد بان الاستخدام الداخلي للقوى لبشرية بين الدول العربية يمكن ان يكون احد مقومات التكامل الاقتصادي البيني.

1.3- اتساع السوق البينية

تشكل سعة الوطن العربي إلى جانب موقعه الجغرافي وتعدد سكانه مجالا رحبا لقيام سوق مشتركة. إذ توفر هذه العناصر جملة من العوامل الدافعة إلى ضرورة التبادل التجاري، وإمكانية تنقل رؤوس الأموال والأشخاص. وقد استغلت المنطقة على مرَ العصور القديم والوسيط والحديث كمجال للعبور ليس بين الأقطار العربية فقط، لكن أيضا

بين هذه الدول والقارة الإفريقية، وبينها وبين القارة الأوروبية. إن الموقع الجغرافي للأقطار العربية يكسبها مميزات فريدة لم تتح لأي من البلدان الأخرى، إذ يجعلها تطل على جميع المحيطات وتشرف على منافذها الحيوية، ومن ثمة فهي عنصر ربط للتبادل الاقتصادي بين القارة الإفريقية والأوروبية عن طريق البحر الأبيض المتوسط، وبين القارة الإفريقية و الآسيوية عبر البحر الأحمر، وكذلك بين القارة الآسيوية والأمريكية عبر المحيط الأطلسي.

إن اختلاف المناخات بين الدول العربية وتعدد وتنوع الإنتاج الزراعي والحيواني، وطبيعة انتشار الثروات الباطنية والبحرية، واختلاف مستويات التصنيع والإنتاج لهي عناصر أساسية تعطي السوق العربية أهميتها، ليس على مستوى التكتل الإقليمي فحسب، بل على مستوى القارات الثلاثة الإفريقية والأوروبية والآسيوية. وبذلك كان للوطن العربي أفضل المواقع الجيوستراتيجية والجيوسياسية للتكامل الاقتصادي الإقليمي .

ثانيا ـ الإطار القانوني للتكامل الاقتصادي العربي

كانت الدول العربية من أولى الجهات الساعية لتحقيق التعاون الاقتصادي فيما بينها. ولم تتوانى في تقديم التشريعات والإجراءات الهادفة إلى تحقيق هذا الطموح، مما أنتج رصيدا هائلا من النصوص المتكاملة منذ بروتوكول الإسكندرية المتضمن قيام جامعة الدول العربية سنة 1944[13] الى يوم الناس هذا .

وقد تضمنت المنظومة الإدارية للسعي نحو التكامل دخرا من المواثيق والاتفاقيات التي تعزز تلك المعطيات الطبيعية والبشرية، لعل من أهمها: منظمة المؤتمر الإسلامي 1960، المنظمة العربية للعلوم 1961، دستور الاتحاد البريدي 1964، السوق العربية المشتركة 1964، الميثاق العربي للعمل 1965، اتفاقية إنشاء المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس 1965، اتفاقية إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية 1970، اتفاقية صندوق النقد العربي 1976، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، وصولا إلى منظمة التجارة الحرة 1998، وتوسيع إقامتها نهاية 2007 .

ومازالت قرارات الجهات السياسية تتتابع وتسابق الزمان لتوفير الأطر العملية لاستيعاب واحتواء مشروع التكامل الاقتصادي العربي. وضمن هذا السياق يجيء اقتراح مشروع الاتحاد الجمركي بداية سنة 2015، والسوق العربية المشتركة سنة 2020 .

وتظهر هذه المعاهدات والاتفاقيات توفر إطار قانوني للعمل المشترك الهادف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية، وان هذا الإطار لم يقتصر على جانب واحد من النشاطات الاقتصادية آو الاجتماعية أو الثقافية، بل راعى معظمها في انتظار استكمال ما تبقى.

غير أن النظرة المتفحصة لواقع هذا التكتل وما أسفرت عليه المساعي الرامية إلى تحقيقه تبين انه لم يتحقق شيئا يذكر مقارنة إلى ما يمكن تحصيله لو تم تفعيل مختلف الطاقات المتاحة، أو مقارنة إلى ما استطاعت التكتلات المواكبة لمساره انجازه خلال فترة زمنية اقل[14]. والآن بعد مضي أكثر من ستون عاما على مشروع الوحدة العربية، فان ضعف الانجازات في هذا الإطار يدعو إلى البحث في أكثر من تساؤل لمحاولة تشخيص جوهر المشكلة .

ثالثا ـ عقبات على الطريق

لا شك أن بطء تحرك الدول العربية في اتجاه تكاملها البيني تعتريه جملة من العقبات. فقد يرجع تعطيل المسار التكاملي إلى التفاوت الملحوظ بين مستويات التقدم لدى الأطراف المعنية بالتكامل[15]، غير أن ذلك يتناقض وجوهر القضية إذ يقتضي التكامل الإقرار بالاحتياج إلى الطرف الأخر والقدرة على إفادته في نفس الوقت. وإذا كان الأمر كذلك فان اختلاف مستويات التقدم الاقتصادي بين الدول الأعضاء هو في الحقيقة محركا للتكامل وليس مكبحا له.

لكن ظاهرة تعدد أنماط التنمية داخل الأقطار العربية، قد تمثل عائقا حقيقيا أمام مسارها التكاملي، إذا صاحبها غياب الإرادة السياسية. حيث أن وراء كل نمط تنموي فلسفة مذهبية للحياة عليها تبنى النظم والسياسات. ولقد تشتت السياسات التنموية للدول العربية بين المنهجين السائدين بصورة متباينة تارة تباعا للنمط الرأسمالي وأخرى تبعا للنمط الاشتراكي. ورغم قطع هذه الدول أشواطا زمنية بعد حصول الأجزاء التي كانت تحت سيطرة الاستعمار منها ردحا من الزمن على استقلالها السياسي، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي رسمتها في أي من المنهجين .

والأكثر من ذلك ظلت اقتصادياتها مرتبطة بالدول الاستعمارية وعلى رأسها دول أوروبا الغربية كما توضح أرقام الميزان التجاري لبعض الدول العربية باتجاه الاتحاد الأوروبي، ضمن معطيات الجدول أدناه.

الجدول رقم 01 : نسبة المبادلات التجارية بين عينة من الدول العربية مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ما بين 1990 و 2003 (الارقام بالنسب المئوية)

2003	2000	1995	1990		
76	75	62	68	نسبة الصادرات	المغرب
61	58	56	65	نسبة الواردات	
59	63	65	62	نسبة الصادرات	الجزائر
59	57	59	64	نسبة الواردات	
80	80	79	63	نسبة الصادرات	تونس
72	70	71	57	نسبة الواردات	
33	54	46	62	نسبة الصادرات	مصر
26	43	39	42	نسبة الواردات	
3	5	8	6	نسبة الصادرات	الاردن
10	36	33	31	نسبة الواردات	
57	77	70	50	نسبة الصادرات	سورية
19	29	42	43	نسبة الواردات	
51	59	55	52	نسبة الصادرات	متوسط النسب
41	49	50	50	نسبة الواردات	

المصدر : Rapport Femise 2003 sur le Parténariat Euroméditerranéen, Institut de la Méditerranée, dec 2004

إذ يتبين من خلال قراءة هذا الجدول أن نسبة صادرات دول العيّنة نحو الدول الأوروبية تزيد عن 50% من إجمالي صادراتها نحو العالم خلال الفترة من 1990 إلى 2003 . وكذلك الحال بالنسبة لمعدل الواردات.

وفي مقابل ذلك يلاحظ ضعف التبادل التجاري بين الدول العربية حيث على سبيل المثال شكلت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي سنة 2002 نسبة تفوق 56% بينما لم تمثل ورداتها من الدول العربية سوى نسبة 3% . وكذلك الحال بالنسبة للصادرات حيث استحوذ الاتحاد الأوروبي على نسبة تزيد عن 64% من إجمالي صادرات الجزائر نحو العالم، بينما لم يزيد نصيب الدول العربية منها عن 1.32% .

ورغم محاولة تنويع اتجاهات المبادلات التجارية بين الأطراف الدولية المختلفة فان نصيب الدول العربية مازال ضعيفا إذ يمكن أن نلاحظ في مثال الجزائر انخفاضا في نسبة الواردات من الاتحاد الأوروبي إلى ما يقارب 57% سنة 2005، لكن تبعه انخفاض في نسبة الواردات من الدول العربية أيضا حيث لم تبلغ هذه الأخيرة 1%، وكذلك الأمر بالنسبة للصادرات إذ انخفضت نسبتها إلى ما يقارب 54% باتجاه الاتحاد الأوروبي، وفي نفس الوقت نزلت نسبة واردات الجزائر من الدول العربية إلى 0.86%[16]. ومع ذلك

التوجه نحو الخارج فان الاقتصاديات العربية لا زالت متميزة بضعف التكامل مع العالم الخارجي، وضعف القدرة على جذب الاستثمارات المباشرة خارج قطاع المحروقات[17].

وقد يعزى تأخر انجازات التكامل الاقتصادي العربي إلى عدم ملاءمة الأسلوب المتبع أو إلى عدم مناسبة التوقيت الزمني للاتفاقيات المبرمة. لكن إذا كان الأمر كذلك، فان سؤالا جوهريا يظل عالقا بين يدي الباحثين : هل استطاعت التكتلات الإقليمية الأخرى – مع تزامنها ومشروع التكامل الاقتصادي العربي - تقديم بدائل أفضل في أسلوب أرقى لاجتذاب الدول العربية وضمها إليها ؟

إن تفحص مسار التكامل الاقتصادي العربي والقراءة المتأنية لمواثيقه واتفاقياته توحي باتجاه نحو الإلمام بجوهر القضية والسعي لاختيار أفضل طريق لتحقيقها، بل إن بعض الدراسات ترى سبقا في الأطر القانونية بالصورة التي جعلت الأجهزة المحلية في اغلب الدول الأعضاء غير قادرة على متابعة تنفيذ ما جاء فيه من اتفاقيات مشتركة[18].

وبناءا عليه نخلص إلى نتيجة منطقية مفادها أن ضعف الانجازات في مشروع التكامل الاقتصادي العربي، في ظل توافر الظروف الطبيعية والموارد الاقتصادية والبشرية، بالإضافة إلى الإطار القانوني الذي يدعو وينظم الإجراءات الإدارية لهذا التكامل يحتاج إلى وقفة داعية للبحث في الإجراءات التعزيزية والدافعة إلى تفعيل هذا الأخير.

رابعا - عناصر تفعيل التكامل الاقتصادي العربي

انطلاقا من القناعة بان الفكرة لا تكون ناجحة إلا إذا توفر لها شروط ثلاثة: صواب القضية، سلامة الوسيلة، وإخلاص العمل. وإذا اعتبرنا هذه العناصر شروطا لازما، فان هناك عناصر أخرى لا بد من مراعاتها لتفعيل ما تم رسمه من سياسات واتخاذه من تدابير قد تمثل الشرط الكافي لذلك الصرح.

4.1- مصداقية الموالاة

إن ضعف المبادلات التجارية بين الدول العربية مقارنة إلى حجم التبادل الجاري مع الدول الأوروبية يعززه نوع من العلاقات الودية بين هذه الدول ومستعمراتها السابقة. ويخشى أن يكون ذلك تنفيذا غير واع لتوصية " اورد سبيكمان[19] " الذي يرى أن ظهور أية قوة موحدة في المنطقة العربية، لن يكون لصالح الدول الغربية ولا يخدم اقتصادياتها ولا استراتيجياتها، وهو بالتالي يوصي بالعمل على إحباط أي محاولة للتكتل والتوحد للمّ شمل المنطقة بعد تقسيمها[20].

ولما كان الأمر كذلك فانه من الواجب القول بان الموالاة لأطراف أخرى خارج منطقة التكتل العربي تولد تشتتا، لكونها تحمل إيديولوجيات مختلفة، وتجعل من الأطراف العربية غير جديرين بالالتزام بتنفيذ ما تأتي به الاتفاقيات البينية، وتدفع إلى الهروب إلى الأمام من الالتزامات المترتبة عن ذلك، مما يساهم في إيقاف العمل العربي المشترك.

وقد يكون من دلالات مثل هذه المواقف قيام رؤوس أموال عربية بعمليات الإنشاء والاستثمار في دول غير عربية، وان كان اغلب تلك الاستثمارات في صورة ودائع نقدية، إلا انه يعبر عن تفضيل المال العربي للمناخ الأجنبي. وقد تبرر مثل هذه المواقف بضعف الأمن والاستقرار في الأقطار العربية إلا أن توطن استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة في عدد من هذه الدول يقلل من مصداقية ذلك المبرر وان كان ضعف حجم ذلك الاستثمار[21] لا يلغي ذلك المبرر بصورة نهائية .

وعليه فانه لا يمكن تحميل مسؤولية تجاه تلك العلاقات القائمة العوامل التاريخية وحدها. ومن ثمة وجبت العودة إلى الذات ومراجعة موازين المفاضلة في اتجاه العلاقات الاقتصادية في الاتجاه الذي يعيد نشر آثار النشاطات الاستثمارية والمبادلات التجارية نحو تحقيق التكامل البيني، والاكتفاء الذاتي.

4.2- التنازل عن الذات

من مخلفات الحقبة الاستعمارية أن الدول العربية ورثت نظما سياسية متباينة، إذ هناك النظام الملكي، وهناك النظام الجمهوري، بالإضافة إلى التنوع داخل كل نظام حيث نجد الجمهوري اللبرالي والجمهوري الاشتراكي، وهكذا.

إن العلاقات الاقتصادية الدولية الموروثة عملت على تكريس الزعامات القطرية، وأوهمتها بإمكانية قيادة اقتصادياتها نحو تحقيق أهدافها العليا في إطار من النزعة الذاتية والقناعات الشخصية. وقد يجدر هنا التذكير بأنه كان وراء تأسيس مشروع جامعة الدول العربية المملكة المتحدة[22] ، وانه كان من بين بنوده الرئيسة التأسيسية " الحفاظ على استقلالية الدول وعدم التدخل في شؤون بعضها البعض"، وقد يبدو ظاهر نص هذا البند الإقرار بالاحترام المتبادل، لكنه من جهة ثانية دعوة إلى تعزيز النزعة القطرية وهو ما يتنافى مع مشروع الوحدة الإقليمية.

لكن اليوم في ظل العولمة وما تدعو إليه من انفتاح اقتصادي وما تستوجبه من تكتلات إقليمية تفرض دون شك على القائمين بمشروع التكامل الاقتصادي العربي جملة من التضحيات ليس اقل منها تهذيب سيطرة النزعة القطرية والتنازل عن الذاتية لصالح

المصلحة الإقليمية. وذلك ما يقتضي اختيار نمط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأنسب الى البيئة الاجتماعية والثقافية، مما يزيل مختلف التناقضات بين التصور المذهبي والإجراءات التنظيمية، ويسمح باختصار تجارب الحياة[23].

وكذلك تكون من ثمرات التنازل عن الذات اختفاء ازدواجية التوجهات السياسية بين الدول الأعضاء واتجاهها نحو توحيد نمط الحوكمة لمختلف مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية أيضا. وفي هذا الصدد تشكل العودة إلى القيم الإسلامية الإطار الأنسب لتفعيل روح التضامن والتعاون في ما من شأنه أن يرفع من مستوى الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء[24] .

4.3- تعبئة المشاركة الجماهيرية

لا يتوقف نجاح السياسات الاقتصادية على مدى أهمية الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها، ولا على حجم الوسائل المعدة لانجازها بقدر ما يعتمد على تفاعل الجماهير مع هذه السياسات، حيث يتعامل المكلفون بالانجاز مع الإجراءات المختلفة للسياسات على قدر قناعاتهم الذاتية بجدواها. ذلك أن مهمة انجاز هذه الأخيرة لا تقع على عاتق متخذ القرار ولا على الهيئة التي عنيت بصياغة هذا القرار بعد الدراسة والتمعن في أبعاده بل تقع على مختلف الجهات المشتغلة العاملة داخل الأجهزة التنفيذية.

إن أهداف السياسات الاقتصادية غالبا ما تكون غير واضحة ما لم تبرز بكور منجزاتها مما يضعف القناعة بأهميتها. وقد تتوافر صورة حول أهمية السياسات المقترحة لدى بعض الفئات المثقفة، إلا أن أهداف السياسات الاقتصادية ذاتها غالبا ما تظهر متناقضة، وبذلك تقوم كل جهة بتقييمها من موقعها الخاص وبحسب وجهة نظرتها الذاتية. وفي كلتا الحالتين يتعين إقناع المجتمع العريض أو الفئات المثقفة ذات الانتماءات الحزبية بأمثلية السياسة المنتهجة من اجل تعبئة طاقاتهم و تجنيدهم حول انجازها.

ونعتقد انه أمام السياسات التكاملية بين الدول العربية مجالا واسعا وآليات متنوعة لتعبئة مختلف فئات مجتمعاتها، ذلك أن اختلاف اللهجات والعادات والتقاليد سرعان ما تضمحل أمام الأهداف الكبرى للأمة، إذا ما تمت تعبئة أفراد المجتمع ومؤسساته نحو التكامل الاقتصادي والاجتماعي في ظل ما تحمله الثقافة الإسلامية من دعوة إلى التعاون والتضامن.

الهوامش :

[1] – انظر محمد فرحي: دور التكامل الاقتصادي في التنمية المتوازنة، Revue Des Reformes Économiques Et Intégration En Economie Mondiale , Publiée par le laboratoire des reformes économiques, développement et stratégies d'intégration en économie mondiale. Ecole Supérieure de Commerce, ALGER .ISNN 1112-7201 , NO : 01 – 2006.

[2] - يشير مفهوم الآثار الخارجية تلك الآثار التي يحدثها عون اقتصادي و ينشرها في المحيط دون قصد منه، وهي بالتالي لا تحمله كلفة و لا تعود عليه بايراد .

3 – محمد فرحي : حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي : هل من إستراتيجية بديلة ؟ Revue Des Reformes Économiques Et Intégration En Economie Mondiale، مرجع سابق، : N^O 02 – 2007.

4 – محمد فرحي : دور التكامل الاقتصادي في التنمية المتوازنة والمستدامة، مرجع سابق.

[5] – يمثل الاتحاد السوفياتي سابقا 16.7 ملبون كلم^2، ويليه الوطن العربي بمساحة 14.2 مليون كلم^2.

[6] – يقدر الاحتياطي النفطي للدول العربية بنحو 60% من الاحتياطي العالمي. انظر، http://www.cia.gov:443/library/publications/the-world-factbook، تاريخ المشاهدة 2008/08/04 .

[7] – لمزيد من التفصيل انظر : محمد فرحي: دور المحروقات في التنمية المحلية لولاية ورقلة وفي تحقيق التكامل الاقتصادي الوطني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر1988، ص ص2،1.

[8] – عن شبكة الاقتصاديات المتكاملة، تاريخ المشاهدة 2008/08/02. العنوان WWW.4EQT.COM .

[9] – انظر تقارير البنك العالمي htt ://ddp-ext.worldbank.org World Development Indicators database, April 2008، تاريخ المشاهدة 2008/08/02.

[10] - حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي تقدر هذه النسبة لسنة ب.

[11] – انظر مفلح عقل: التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2000، ص186 .

[12] – يتراوح هذا المعدل بين اقل من 1% في الكويت والأردن مثلا و30% في المتوسط، عن شبكة الاقتصاديات المتكاملة ، مرجع سابق .

[13] – تضمن بروتوكول الإسكندرية المبادئ العامة لقيام جامعة الدول العربية و لتحقيق التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي بين الدول الأعضاء، وشرع تتابع الدول إلى اعتماد ميثاق الجامعة بدء من سنة 1945 عند انضمام مصر وسورية والأردن والسعودية والعراق واليمن ولبنان، إلى سنة 1988 عند التحاق دولة جيبوتي، ليصل عدد الدول إلى 22 دولة.

[14] - قبل الثمانينات من القرن الماضي، كان من الصعب التصديق بقيام كيان موحد يجمع الدول الأوروبية لاختلاف سياساتها الاقتصادية وتعدد علاقاتها السياسية. إلا انه رغم ذلك ورغم قيام حروب تاريخية بين بعض عناصر هذه الدول، استطاعت هذه الأخيرة ان تتخطى العقبات الاقتصادية والسياسية والثقافية وبنت تكاملا متماسكا في طار جغرافي واحد يحتكم الى سياسة نقدية موحدة ذات عملة واحدة يصدرها بنك مركزي واحد . لمزيد من المعلومات راجع :

[15] – عصام خوري : التكامل الاقتصادي العربي، http://thawra.alwehda.gov.sy تاريخ المشاهدة 2008/08/21 .

[16] - انظر تقرير المركز الوطني للإعلام والإحصاء الجزائر: إحصائيات حول التجارة الخارجية خلال الفترة 2001، 2005 .

[17] - انظر :

-CNUCED, *World Investment Report*, 2007

-RADWAN S. et REIFFERS J.L. le partenariat Euro-méditerranéen, 10 ans après Barcelone ; acquis et perspectives. forum méditerranéen des institutions économiques. FEMISE, Marseille, février 2005.

[18] – عدي قصور: مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983 .

[19] - انظر لونيسي رابح : البديل الحضاري، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006 .

[20] – اسفر التحالف السري بين الدول الأوروبية على احتلال فرنسا للجزائر(1832) وفرض وصايتها على تونس، واحتلال بريطانيا لمصر(1881) وفرض هيمنتها على الخليج العربي (بدءا من 1904)، واحتلال ايطاليا لليبيا (1911)، واحتلال اسبانيا للمغرب الأقصى (1912). واستكمل ذلك التآمر على تقسيم العالم العربي باتفاقية سايكس بيكو(1916) ووعد بلفور (1917)

[21] - انظر :

- RADWAN S. et REIFFERS J.L. le partenariat Euro-méditerranéen, 10 ans après Barcelone ; acquis et perspectives . forum méditerranéen des institutions économiques . FEMISE , Marseille , février 2005 . -GALAL . A . et REIFFERS J.L. : RAPPORT. FEMISE 2007 sur le partenariat Euro-méditerranéen, fevrier 2008 .

[22] – من المعلوم أن السياسات الاستعمارية مبنية على إستراتيجية التفريق بين الأشقاء لبسط الهيمنة، والمملكة المتحدة ليست مستعمرا سابقا لعدد من الدول العربية فحسب، لكنها الدولة التي عملت على إدخال طرف غريب في جسم الوطن العربي، لا يزال يرفض التأقلم معه، بدأ من اتفاقية سايكس بيكو التي نصت على جعل فلسطين تحت الانتداب البريطاني بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ثم وعد بلفور 1917 وقرار تقسيم فلسطين سنة 1948).

[23] – عملت دول كثيرة – الجزائر ومصر– على تأميم الممتلكات سعيا وراء بناء قواعد مادية للتنمية الاقتصادية اقتناعا بالمنهج الاشتراكي، وهي اليوم تشرّع لخوصصة المؤسسات العمومية وتبني آليات اقتصاد السوق لتحقيق التنمية الاقتصادية أيضا.

[24] – يمكن الإشارة إلى أن نهضة اليابان كانت ترتكز بالدرجة الأولى على ما يمكن أن ينتجه العقل الياباني في تحريك الهمم عن طريق تفعيل الثقافة الذاتية للمجتمع الياباني ولا شك أن المجتمع العربي أولى بتفعيل ثقافته الإسلامية لما تدعو إليه من تضامن وتكامل وتآزر.